

الظروف في المعنى فاذا قلت زيد طنت فابعدت قلت زيد في طني فابعدت
واذا قلت زيد فابعدت فقلت زيد فابعدت في طني فخلان باب اعطيت
لان مفعولها لا يستقلان كلاما لتعذر النسبة بينهما **قوله** ادنو
او تاخرت فتنسبها على انها اذا تقدمت لم تزل لغويها بالتقدم واما اذا
توسطت او تاخرت ضعفت فاجتزى فيها الوجه الاخر وقد نقل جواز
حو الالف مع تدويرها وهو ضعيف ولا يستدل بمثل قوله على ان زيد
فابعدت فان بعدا من باب التعليل لان باب الالف **ومنها** انها تعلق
ومعنى التعليل ان ينتزع عن الالف لوزومها لخلق الالف فان معناها
ان يجوز ترك اعمالها واعمالها الفاعل وهو التوسط والتاخر فاذا وقع
بعد ما حرف الاستفهام كقولك علمت ان زيد عدك ام عمر عقلت اياهم
اعمالها لان ما قبل الاستفهام لا يعمل فيها بعده وان كان في المعنى مرادا
ومعناه علمت احدهما بعينه عندك مبهما لان المعنى علمت جواز ذلك
وجواب ذلك انها يكون بالتعريف وكذلك علمت ان زيد فابعدت لان ما قبل
التي لا يعمل فيها بعده وان كان المعنى علمت ان زيد ليس بخايم وكذلك اذا قلت م
علمت لزيد منطلق لان ما قبل لام الايتم لا يعمل فيها بعدها وان كان
المعنى علمت ان زيد منطلقا ولا يرد على ذلك علمت ان زيد فابعدت بالكلية
لمكن اعمالها يجعلها المفتوحة فيكون مفعولا في موضع نصب والمفعول
الذي التعليل مع امكان الاعمال والتقديم كما لا تعلق في علمت زيد
منطلقا لان امكان الاعمال مع التقديم وقد اختلف في تقديم علمت ان
زيدا منطلقا فالأكثر على انها باسمها وخبرها قد سدت مسد للمعنى
لانه المعنى يقتضي منسوبها ومنسوبها اليه وذلك حاصل وقال بعضهم
بل المفعول لى الثاني محذوف فاذا قلت علمت ان زيد منطلقا والتقديم
علمت انطلاقا حاصله ولكنه حذف للعلم به وهذا رأي الاخفش في العمري

القول طنت
وصفت الى اخرها تدخل على الجملة الاسمية لسان ما هي عليه لان النسبة
قد تكون عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها على علم قلت
علمت ونحوه وان قصدت انها عن ظن قلت ظننت ونحوه فيبين علمت ان
النسبة عن يقين في عرض المضمر وتبين بطنت ان النسبة عن ظن فنسب
الجزئين لانها متعلقان لها كما تنصب باعطي ونحوه المفعولين
وقد اختلفت هذه خصا بصي **منها** انها اذا ذكر في احد المفعولين فلا
يضمن ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت لانها في المعنى على ما كانا عليه من
منسوب ومنسوب اليه فلما اتمت على احدهما لا خلت المعنى بخلاف باب
اعطيت فان مفعولها ليسا منسوبها ومنسوب اليه فلذلك جار ذكر
احدهما وترك الاخر **ومنها** ان يجوز فيها الالف اذا توسطت
او تاخرت لانك اذا الغيت استقل الجزان كلاما وكان ذكرها كذا

الظروف

النحوين مفعولا ثانيا وثالثا على طريق المسامحة لما ذكرناه وهذه
المعربة الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني ان شئت ذكرته
مفعولا وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فنقول اعطيت ولا ذكر ما
بعده كما تقول اعطيت ولا تذكر ما بعده ونقول اعطيت عمل منطلقا ولا تذكر
ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا تذكر من اعطيته واما المفعول
الثاني والثالث فكالمفعول على علمت يعني انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من
ذكر الاخر فان تركتهما معا ساء في المعنى مفعولا علمت وانما وجب
غير ذكر احدهما ذكر الاخر لانها في المعنى كالمستند والخبر وكل انه لا بد
من المستند عند ذكر الخبر ومن ذكر الخبر عند ذكر المستند فكذلك هذا الخلق
مفعول اعطيت لانه لا يربط بينهما قبل يلزم من ذكر احدهما ذكر الاخر
فكان الاول منهما كالمفعول الاول في علمت والثاني منهما كالثاني
والثالث معا في علمت **القول طنت**
عندم